

أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين السعودية - دراسة تطبيقية -

د. طلال بن إبراهيم عرابي سجيبي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبدالعزيز بجدة
المملكة العربية السعودية

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية باستخدام التحليل المالي، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة التي تمكن إدارة شركات التأمين من الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ونظراً لقلّة الدراسات في هذا المجال في المملكة فمن المتوقع أن تسهم الدراسة الحالية بشكل كبير في تطوير مجال استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء لشركات التأمين، وقد اعتمدت الدراسة على نظريات التحليل المالي وتقييم الأداء وما جاء في الدراسات السابقة والمتعلقة بموقف شركات التأمين السعودية الخاصة بمؤشرات الربحية، مؤشرات إعادة التأمين والمخصصات الفنية، مؤشرات نمو المحفظة التأمينية، مؤشرات السيولة، ومؤشرات الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية. وذلك بالتطبيق على البيانات الخاصة بشركات التأمين السعودية خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات تقييم الأداء في شركات التأمين السعودية جاءت أقل من المستوى المقبول في اثنين من المؤشرات المتعلقة بالربحية وهما معدل الخسائر والمعدل المجمع، وأحد مؤشرات إعادة التأمين وهو معدل كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية، وكانت ضمن المدى المقبول في كل من مؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية.

وقد أوصى الدراسة بضرورة زيادة معدل الاحتفاظ لتقليل الاعتماد على معيدي التأمين وبذل جهد أكبر لزيادة معدلات النمو بإصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي يراعي

الطبيعة الخاصة له والتي تختلف عن التأمين التجاري وخاصة القنوات الاستثمارية وأسس التعامل مع فائض أو عجز النشاط، ودراسة أسباب سوء معدلات الربحية خاصة قيمة التعويضات التحميلية والتي كانت السبب الأول في انخفاض ربحية معظم شركات التأمين، وكذلك وضع حد أقصى لتكوين احتياطي تغطية المطالبات.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي؛ تقييم الأداء؛ المؤشرات المالية؛ شركات التأمين

السعودية.

The Effect of Using Financial Analysis on Evaluating the Performance of Saudi Insurance Companies - An Applied Study -

Abstract:

The aim of this study is to evaluate the performance of insurance companies in the Kingdom of Saudi Arabia using financial analysis, which is one of the most important methods used that enable the management of insurance companies to meet their future obligations, and given the lack of studies in this field in the Kingdom, it is expected that the current study will contribute significantly to Developing the field of using financial analysis in evaluating the performance of insurance companies. The study relied on the theories of financial analysis and performance evaluation and what was stated in previous studies related to the position of Saudi insurance companies regarding profitability indicators, reinsurance indicators and technical provisions, insurance portfolio growth indicators, liquidity indicators, and solvency indicators Financial and absorptive capacity. This is applied to the data of Saudi insurance companies during the years 2019, 2020.

The study found that the performance evaluation indicators in Saudi insurance companies were less than the acceptable level in two indicators related to profitability, namely the loss rate and the combined rate, and one of the reinsurance indicators, which is the adequacy rate of the provision for outstanding compensation, and it was within the acceptable range in both liquidity indicators and indicators Solvency and absorptive capacity.

The study recommended the necessity of increasing the retention rate to reduce dependence on reinsurers and to make a greater effort to increase growth rates by issuing a law on Takaful insurance that takes into account its special nature, which differs from commercial insurance, especially

investment channels and the basis for dealing with surplus or deficit of activity, and studying the causes of poor profitability rates, especially the value Supplementary compensation, which was the first reason for the decline in the profitability of most insurance companies, as well as setting a maximum limit for the formation of the claims coverage reserve.

Key words: *Financial analysis; Performance evaluation; financial indicators; Saudi insurance companies.*

١ - الإطار العام للدراسة:**١/١ مقدمة الدراسة:**

ازداد التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح جزءاً مكماً للنظام المصرفي ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة والموارد المالية المتاحة لديه، ومن المعلوم أن درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة تقاس بالمقام الأول بمدى تقدم صناعتي المصارف والتأمين وتطورهما، ويمثل قطاع التأمين أحد أهم الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، لما له من دور في تأمين المشروعات الوطنية من الأخطار التي تواجهها، ودور اقتصادي يتمثل في تجميع المدخرات واستثمارها.

ولعل من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق ذلك الهدف أسلوب التحليل المالي، والذي يعد من أهم الأساليب التي تمكن إدارة شركات التأمين من قياس مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية مما يساعدها على تحقيق مفهوم اليسر المالي. وفي ظل نقص الدراسات التي تناولت تقييم أداء شركات التأمين التي تزاوّل التأمينات العامة وخاصة في السوق السعودية، وانطلاقاً من أهمية قطاع التأمين والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، يسعى الباحث إلى تقييم أداء هذا النوع من الشركات باستخدام أسلوب التحليل المالي. وتكتسب مثل هذه الدراسات أهمية كبرى على ضوء ما تتطلبه الرقابة الفنية والمالية على أنشطة شركات التأمين السعودية من تقييم لأداء هذه الشركات بصفة مستمرة مما يساعد على الحكم على مدى سلامة مراكزها المالية، ومدى قدرتها على الحفاظ على حقوق حملة الوثائق.

٢/١ مشكلة الدراسة:

تعرضت الكثير من شركات التأمين العاملة في المملكة السعودية خلال السنوات الماضية إلى أزمات مالية ناتجة عن وجود عجز في النشاط التأميني لهذه الشركات، مما ترتب عليه خروجها من السوق (موقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي). ويمثل تقييم الأداء أهمية كبيرة لشركات التأمين لأنه يعطى مؤشراً عن مدى تطابق الأداء الفعلي مع المتوقع والمحدد طبقاً للأهداف الإستراتيجية للشركة في الأجل القصير والطويل، حيث يتم تحليل أي انحرافات سواء كانت إيجابية لتعظيم العائد منها، أو سلبية لمعرفة مسبباتها والعمل على مجاباتها، وبالتالي الحد من آثارها.

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تقييم أداء شركات التأمين السعودية التي تزاوّل التأمينات العامة من خلال أساليب التحليل المالي باستخدام

مجموعة من النسب المالية المتنوعة التي تتناسب مع طبيعة شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمؤشرات الربحية، مؤشرات إعادة التأمين والمخصصات الفنية، مؤشرات نمو المحفظة التأمينية، مؤشرات السيولة، ومؤشرات الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية.

وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
هل يوجد أثر لاستخدام التحليل المالي على تقييم الأداء في شركات التأمين السعودية ؟؟
ويتفرع من مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما هي أهمية التحليل المالي لشركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية ؟
- ٢- ما هي أهم المؤشرات المالية التي تتفق وطبيعة سوق التأمين السعودي ؟
- ٣- ما هو النموذج المقترح لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، والذي يمكن سوق التأمين السعودي من وضع أسس فعالة للشركات العاملة به؟

٣/١ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة رئيسية إلى قياس أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين في المملكة العربية السعودية. ويتم تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- ١- إجراء دراسة نظرية لتحديد أنسب أساليب التحليل المالي والتي تتناسب وطبيعة سوق التأمين السعودي.
- ٢- استخدام نظام معلومات مراقبي التأمين Insurance Regulatory Information System (IRIS) المستخدم بواسطة اتحاد مراقبي التأمين في الولايات الأمريكية National Association of Insurance Commissioners (NAIC)، والنسب التي تستخدمها مؤسسة ستاندرد اند بورز لتقييم شركات التأمين وكذلك تلك التي تستخدم بمعرفة مؤسسة AM Best، ومؤشرات إطار كاراملز CARMELS Framework المستخدم من صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund IMF) في مجال التأمين.
- ٣- تحديد النسب المالية المقترح تطبيقها لقياس أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين المتداول أسهمها في سوق المال السعودي في المملكة العربية السعودية.

٤- إجراء دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين السعودية المتداول أسهمها في سوق المال السعودي باستخدام البيانات الخاصة بالقوائم والتقارير المالية خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

٤/١ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

١- حتمية وضرورة الرقابة والمتابعة المستمرة لشركة التأمين للحفاظ على حقوق حملة الوثائق.

٢- استفادة جميع الأطراف المعنية في سوق التأمين السعودي من توافر منهج علمي لتقييم أداء شركات التأمين، حيث إن مخرجات عملية التقييم تمثل أداة مساعدة لهذه الشركات عند وضع سياساتها ومتابعة تنفيذها، كما أن التوصل إلى منهج علمي لتقييم أداء الشركات يساعد هيئات الإشراف والرقابة على أداء عملها بكفاءة في حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها، وبالتالي يستفيد من مخرجات هذه الدراسة حملة الوثائق والمساهمين والهيئات الرقابية.

٣- التعرف على كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين السعودية، وبالتالي معرفة وإيضاح مدى قوة مراكزها المالية أمام حملة الوثائق والهيئات الرقابية.

٥/١ حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

١- الحدود المكانية للبحث: تتمثل في شركات التأمين السعودية العاملة في مجال التأمينات العامة، والتي توافرت عنها البيانات المطلوبة خلال الفترة محل الدراسة.

٢- الحدود الزمنية للبحث: اقتصرت فترة الدراسة التطبيقية الخاصة بالدراسة على القوائم المالية المنشورة للشركات محل الدراسة خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

٦/١ منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية. حيث يتم من خلال الدراسة النظرية الإطلاع على المراجع والأبحاث التي تتصل بالموضوع سواء مراجع وأبحاث عربية أو أجنبية، إضافة للبيانات المالية لشركات التأمين السعودية من واقع القوائم المالية المنشورة لها، وذلك بغرض تحديد النسب المقترحة لقياس أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين السعودية، ويتم من خلال الدراسة التطبيقية تطبيق النسب المالية المقترح تطبيقها لقياس أثر استخدام التحليل المالي على

تقييم أداء شركات التأمين المتداول أسهمها في سوق المال السعودي في المملكة العربية السعودية.

٧/١ تقسيم الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ، سوف يتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يهدف الجزء التالي إلى بيان الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة. بينما يتم في الجزء الثالث بيان الإطار الفكري للتحليل المالي وتقييم الأداء، والجزء الرابع يتناول استخدام أسلوب النسب المالية المستخدمة في تحليل أداء شركات التأمين، والجزء الخامس يتناول الدراسة التطبيقية، وقد تم عرض نتائج وتوصيات الدراسة في الجزء السادس، وأخيراً يتم عرض قائمة المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد البحث في الجزء السابع.

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة:

من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

دراسة (Doupous 2012) بعنوان: "Estimating and Explaining the Financial Performance of Property and Casualty Insurance: A Two-Stage Analysis"

هدفت الدراسة إلى تقدير وتوضيح الأداء المالي لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وقد استخدم التحليل على مرحلتين، المرحلة الأولى: استخدم فيها المنهجية المتعددة لتقييم حالة المؤمنین بينما يأخذ في الاعتبار في ذات الوقت نفسه مجموعة المعايير المالية المتعارضة. المرحلة الثانية: استخدم فيها منهج تحليل الانحدار لتقييم أثر السمات الخاصة بالبلد والشركة على مقاييس الأداء العامة التي تم الحصول عليها من المرحلة الأولى، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية الحالية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وعدم المساواة في الدخل تعد من أقوى عناصر التنبؤ بالأداء المالي، وعلى الجانب الآخر، فإن خصائص البلد الأخرى التي تتعلق بالبيئة المؤسسية والمالية أو الحرية الاقتصادية لا تبدو هامة، وكانت توصيات الدراسة بأن يتم تطبيق المنهجية المتعددة المعايير التي توفر مقياساً للأداء المالي في شركات التأمين.

دراسة (Ghimire 2013) بعنوان: "Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal"

هدفت الدراسة إلى التعرف عن الكفاءة المالية لشركات التأمينات العامة في نيبال، واعتمدت الدراسة على البيانات التي تم الحصول عليها من التقرير السنوي لعدد ١٦ شركة من شركات التأمين خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١١م، وعن طريق استخدام أسلوب النسب المالية مثل: النسبة الخاصة بالمصروفات، نسبة العائد على حقوق المساهمين، ونسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة المالية لشركات التأمين تعتمد على أدائها المالي، وأن النسب الخاصة بالعائد على الأصول والاستثمارات تفيد في تقييم الأداء المالي بشكل كبير، ويساهم تقييم الأداء المالي لشركات التأمين على تحسن الأداء المالي تدريجياً من خلال معرفة المخاطر وتجنبها.

دراسة محمد (٢٠١٣) بعنوان: "تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية:

هدفت الدراسة إلى بحث واقع التأمين ومؤشرات التقييم المستخدمة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية من خلال أدوات التحليل المالي وذلك باستخدام المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض الأداء يعود إلى ضعف الوعي لدى أغلب شرائح المجتمع، وأن تأثير الأوضاع الأمنية والاستقرار قد يشكل عامل مساعد، وكذا عدم وجود تحليل مالي لما هو متوفر لدى المراجع الخارجي، مما يجعل الاستفادة من التقارير الخارجية محدودة الجدوى فيما يتعلق بتقييم الأداء، وأوصت الدراسة بتطوير تقنية تسويق الخدمات التأمينية، وضرورة إجراء تقييم أداء داخلي من قبل خبراء من الجامعات والمراكز العلمية والمتخصصين لغرض إعادة بلورة الخطط ومدى تنفيذها وتشخيص المعوقات لكل حالة، وضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تطوير العمل في نشاطات التأمين بما يحقق كفاءة وفاعلية الأداء.

دراسة صليحة (٢٠١٤) بعنوان "متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي - تجارب عربية:

هدفت الدراسة إلى تحديد سبل تنمية صناعة التأمين التكافلي، والتعرف على واقع تطويرها في الدول العربية، بهدف المساهمة في زيادة أداء شركات التأمين، وإبراز صيغ الإدارة المعتمد عليها في إدارة نشاط شركات التأمين التكافلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنه برغم التنوع في شركات التأمين التكافلي إلا أن ما يجمعها أنها مؤسسات تعاونية، تقوم على مبدأ الفصل بين حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق، بالإضافة إلى أن الفائض التأميني يعد من الركائز الأساسية والسماة البارزة في شركات التأمين

التكافلي التي اتخذت من التبرع بين حملة الوثائق محوراً لعملها، وأن نشاط شركات التأمين التكافلي يتطلب ضرورة وجود جهاز للرقابة الشرعية يوافق ويطباق نشاط شركة التأمين مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

دراسة زاهر (٢٠١٤) بعنوان "أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة)":

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير كل من السيولة، الملاءة المالية، والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين، وتحديد العامل الأكثر قدرة على تفسير التغير الحاصل على ربحية شركات التأمين، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية لشركات التأمين هي علاقة عكسية وقوية جداً وذات دلالة إحصائية، والعلاقة بين نسبة الملاءة المالية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية وقوية جداً وذات دلالة إحصائية، بالإضافة إلى أن العلاقة ما بين مستوى الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية وقوية جداً وذات دلالة إحصائية، وكانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين، وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة، وقد أوصت الدراسة شركات التأمين بضرورة تنويع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها شركات التأمين، كما أوصت الدراسة بالتعاون بين شركات التأمين والمصارف بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة الطروانة (٢٠١٥) بعنوان "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية - دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية":

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وتمثل العوامل الخارجية في البيئة القانونية الخاصة بقطاع التأمين، والبيئة الاقتصادية والتي تتمثل في المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في أداء شركات التأمين، والبيئة التنافسية والتي تتمثل في قدرة الشركة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، أما العوامل الداخلية فتتمثل في ثلاثة متغيرات أساسية هي: التخطيط المالي، الرقابة الداخلية، والكفاءة الإدارية لصاحبها، والتي تعطيه إمكانية الإنجاز للمهام الموكلة إليه بما يحقق الأهداف المقصودة في الأداء المالي للشركة والذي يتمثل في العائد على الأصول، والعائد على الملكية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين

العوامل الخارجية والأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وكذلك أثر إيجابي للبيئة القانونية على الأصول والعائد على الملكية لشركات التأمين الأردنية، ووجود علاقة عكسية بين البيئة الاقتصادية والبيئة التنافسية والعائد على الأصول والعائد على الملكية، وبينت الدراسة أن العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي ذات أثر إيجابي بالأداء المالي لشركات التأمين بشقيه العائد على الأصول والعائد على الملكية.

دراسة على (٢٠١٧) بعنوان "قياس كفاءة الأداء في شركات التأمين التكافلي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى كفاءة شركات التأمين التكافلي في تادية أعمالها، من خلال استعراض مفهوم التأمين التكافلي، وحجم أعماله على مستوى العالم، وتشخيص واقع عمل شركات التكافل من خلال قياس الكفاءة النسبية لها باستخدام أسلوب تحليل ملف البيانات (Data Envelopment Analysis (DEA)، وتوصلت الدراسة إلى بناءً على نتائج أسلوب تحليل مغلف البيانات، وباستخدام حقوق المساهمين، والأقساط المحصلة كمدخلات للنموذج والتعويضات والاستثمارات كمخرجات إلى أن جميع شركات التأمين التكافلي التي تزاوّل التأمينات العامة في مصر تعمل عند مستوى الكفاءة التامة فيما عدا شركة واحدة تعمل دون مستوى الكفاءة التامة بحوالي ١٧%، كما أظهرت الدراسة أن جميع شركات التكافل التي تزاوّل التأمينات العامة في مصر تعمل عند مستوى الكفاءة التامة فيما عدا شركتين فقط تعملان دون مستوى الكفاءة التامة بحوالي ٤٠% و ٦٤% على التوالي.

دراسة زكي (٢٠١٨) بعنوان "أساليب التنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية شركات التأمين التي قد تتعرض لأزمات مالية في المستقبل، بغرض توجيه متخذي القرار بشأن شركات التأمين المصرية للتأمين على الممتلكات والمسئوليات التي قد تتعرض لأزمات مالية مستقبلاً، وتوصلت الدراسة أن نظام الإنذار المبكر أظهر أن كل الشركات محل الدراسة غير معرضة للأزمات المالية باستثناء شركة واحدة، وقد أوصت الدراسة الشركات بالجمع بين أساليب التنبؤ وعدم الاكتفاء باستخدام النسب المالية من خلال الإنذار المبكر فقط نتيجة تعارض النتائج التي تم التوصل من خلال الدراسة، وقد أوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية للكشف عن أساليب إحصائية لتحديد أكثر النماذج الإحصائية دقة في التنبؤ بالأزمات المعرضة لها شركات التأمين.

دراسة حاجي (٢٠٢٠) بعنوان "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام النسب المالية - دراسة تطبيقية لعينة مختارة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨)":

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع صناعة التأمين التكافلي خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم الأداء المالي لعينة متكونة من عشرة شركات تأمين تكافلية عاملة بهذه الدول، وذلك باستخدام النسب المالية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) وفق ثلاثة معايير: كفاءة إدارة المخاطر، الملاءة المالية، السيولة، والكفاءة الإدارية، وكذا كفاءة إدارة الربحية، ثم ترتيبها حسب الأداء المالي الأفضل. وخلصت هذه الدراسة إلى أن التأمين التكافلي يشكل جزءاً ضئيلاً جداً من صناعة التمويل الإسلامي، إلا أنه يشهد تزايداً مستمراً في السنوات الأخيرة، وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي واحدة من أكبر أسواق التأمين في العالم. كما توصلت إلى أن ستة شركات من العينة تتمتع بكفاءة الأداء المالي تتصدرها شركتان سعوديتان، أما بقية الشركات فهي تفتقر إلى كفاءة الأداء المالي التي تضمن لها السلامة المالية، والربحية المقبولة. وتوصى الدراسة شركات التأمين التكافلي عينة الدراسة بالعمل على تحسين وزيادة استقرارها المالي والإكتتابي، ووضع خطط نمو سنوية وفق معدلات معتدلة لتخفيف التباين في النتائج المحققة وفي محافظتها التأمينية بين عام وأخر. والاستمرار والتوسع في دراسة تقييم أداء شركات التأمين التكافلي بشكل عام، واستحداث وتطوير أساليب تقييمها والتنبؤ بفعاليتها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحث: أن غالبيتها تناولت تقييم الأداء لشركات التأمين التجاري، وبالرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت شركات التأمين التكافلي إلا أن أيّاً منها لم يتعرض بالتفصيل لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية.

٣- الإطار الفكري للتحليل المالي وتقييم الأداء:

يتم تناول الإطار الفكري للتحليل المالي وتقييم الأداء من خلال النقاط التالية:

١/٣ تقييم الأداء:

اختلفت الآراء المطروحة حول مفهوم الأداء على المستوى البحثي قديماً وحديثاً، فتارة يظهر الأداء على أنه قدرة المنظمة على تخصيص مواردها واستخدامها بشكل أمثل، وتارة يرتبط بإنتاجية العامل والعنصر البشري، وتارة أخرى يظهر على أنه قرين الإنتاجية

وثورتها (عيشي، ٢٠٠٢: ١٤٠). وقد ظهرت عدة محاولات لوضع هذا المفهوم في إطار واضح، وفيما يلي يتناول الباحث بعض الجوانب المتعلقة بتقييم الأداء ١/١/٣ تعريف الأداء:

الأداء لغة: إنجاز عمل ما، أما اصطلاحاً يعرف على أنه: "نظام شامل ومتكامل وديناميكي متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة، وذلك بالجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة التي تتحقق عندما تكون هنا رؤية واضحة، وأهداف واستراتيجيات محددة، وترتبط الكفاءة بالإدارة والتي يتم تحقيقها عندما يكون هنا تخطيط، وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة والتحسين المستمر" (حاجي، ٢٠٢٠: ٣٧٢).

وعرف JEAN YVES الأداء بأنه مجموعة من المعايير الملائمة لتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات على أثار المؤسسة على البيئة الخارجية" (عبدالحليم، ١٩: ٢٠١٢).

بينما عرف Durker الأداء بأنه "التوازن بين رضا المساهمين والعمال"، ومن ثم فإن الأداء يعتبر مقياساً للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، والمحافظة على التوازن في تحقيق أهداف كل من المساهمين والعاملين على السواء (المحاسنة، ٢٠١٣: ١٠٣-١٠٤).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الأداء على أنه "مستوى الكفاءة والفعالية في أداء الأعمال على كل مستوى من الأفراد والإدارات والمنشآت، في ضوء المسؤوليات والواجبات والمهام المخطط القيام بها على الوجه الأمثل".

٢/١/٣ أبعاد الأداء:

تتمثل أهم تلك الأبعاد فيما يلي (عبدالرحيم، عبدالوافي، ١٩: ٦):

أ- البعد التنظيمي: يقصد به الإجراءات والآليات التنظيمية التي تعتمدها المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها، حيث يكون لدى إدارة المنشأة معايير يتم من خلالها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء.

ب- البعد الاجتماعي: يحدد هذا البعد مدى تحقيق الرضا لدى أفراد المؤسسة على اختلاف مسؤولياتهم، حيث يعتبر مستوى رضا العاملين مؤشراً على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وتعتمد الإدارة الجيدة على مدى تحقيق الانسجام بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية، ومن هنا لا بد من الاهتمام بالمناخ الاجتماعي

السائد داخل المؤسسة وبكل ما له علاقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية في المؤسسة كالصراعات والأزمات والخلافات... الخ.

٣/١/٣ أهمية الأداء المالي:

يستمد الأداء المالي أهميته من دوره في تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من أصحاب المصالح المالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف، إضافة إلى الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات هؤلاء المستخدمين، وتنبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات ومراجعة سلوكها وتقييم أوضاعها وتقدير مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والمنافسة (الخطيب، ٢٠١٠: ٤٥).

وتزداد أهمية الأداء المالي في شركات التأمين نظراً للطبيعة الخاصة لتلك الشركات والتي تميزها عن باقي القطاعات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمستويات المخاطر التي تتعرض لها في ضوء اختلاف هيكل التمويل الخاص بها عن غيرها من الشركات الخدمية الأخرى، حيث تعتمد بشكل أساسي على أموال المؤمنين لديها، فيما يشكل رأس مال وحقوق الملكية بشكل عام في تلك الشركات نسبة صغيرة من إجمالي الأموال المستثمرة لديها.

٤/١/٣ مفهوم تقييم الأداء:

يعبر تقييم الأداء عن ذلك النظام الذي يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة أداء أعمال ومهام الشركة، من خلال وجود أهداف محددة تعتبر مقاييس يتم من خلالها المقارنة بينها وبين الأداء الفعلي لتحديد ما إذا كانت الشركة تسير في الطريق السليم وفقاً للمعدلات المستهدفة، أو ما إذا كان هناك انحرافات سلبية ومن ثم دراسة أسبابها والعمل على علاجها ومنع تكرار حدوثها، أو وجود ما يمكن تسميته "انحرافات موجبة" ويكون القرار هو العمل على تنميتها وتعزيزها (حاجي، ٢٠٢٠: ٣٧٢).

ويرى آخرون عملية تقييم الأداء بمفهومها الشامل عملية إدارية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام، وتقييم نتائج تحقيق أهداف أداء العامل وفق معايير الأداء والسلوك المتعلقة بالعمل. وكيفية أداء العمل سابقاً وحالياً، وكيف يمكن تطوير الأداء

وصولاً إلى مستوى أعلى مستقبلاً، كما يحدد القدرات الكامنة لدى المنشأة والتي تمكنها من الارتقاء في أعمالها (عبدالرحيم، عبدالوافي، ١٩:٢٠:١٢).

١/٣هـ ركائز عملية تقييم الأداء:

يمكن تلخيصها في الأركان الأساسية التالية (حاجي، ٢٠:٢٠:٣٧٢):

- ١- الحصول على مجموعة القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- ٢- وجود أهداف محددة مسبقاً (المعايير): سواء كانت خطة أو سياسة أو معيار.
- ٣- قياس الأداء الفعلي (المحقق): وذلك بالاستعانة بمؤشرات اعتماداً على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات.
- ٤- مقارنة الأداء المحقق بالمعايير: وذلك لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أم سلبية، وتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء.
- ٥- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: وذلك بمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط.
- ٦- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

٢/٣ التحليل المالي في شركات التأمين:

يعد التحليل المالي من أهم الأساليب المستخدمة في تقييم أداء الشركات، ويزداد الاهتمام بالتحليل المالي في شركات التأمين خاصة؛ للطبيعة المميزة لصناعة التأمين من الجمع بين تقديم الحماية التأمينية للمشروعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تجميع الأموال وضخها مرة أخرى في الاقتصاد القومي، ويتميز التحليل المالي بسهولة استخدامه وتغطيته جميع أنشطة الشركة سواء التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، ويتم في هذا الفصل دراسة أسلوب التحليل المالي القائم على أساس استخدام النسب المالية المتعارف عليها في مجال التأمين وذلك على النحو التالي:

١/٢/٣ مفهوم التحليل المالي وأهدافه وأساليبه:

يمثل التحليل المالي نظام يتكون من مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات، حيث تشتمل المدخلات على المنتج النهائي للمحاسبة وهي القوائم والتقارير المالية، وتتكون عمليات التحليل المالي من عدة طرق وأساليب منها التحليل الأفقي والتحليل الرأسي

وأسلوب النسب المالية، أما مخرجات التحليل المالي فتأخذ صورة مؤشرات تلقي الضوء على وضع الشركات من ناحية السيولة والربحية والملاءة وغير ذلك من النواحي الهامة. ويتعدد مستخدمو التحليل المالي من متخذي القرارات سواء من داخل الشركة أو من خارجها (أصحاب المصلحة)، فمن داخل الشركة يساعد التحليل المالي في تقييم التخطيط المبدئي والمستقبلي، والرقابة، وتقييم أداء الشركات؛ لتدعيم الإدارة في قراراتها في مجال التشغيل والاستثمار والتمويل، كما تساعد نتائج التحليل المالي المستخدمين من خارج الشركة على تفسير بيانات القوائم المالية، وفهم التفاعل بين عناصرها، ومن ثم التعرف على أداء الشركة وفهم ومتابعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها، وسيتم استعراض مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي على النحو التالي:

١/١/٢/٣ مفهوم التحليل المالي:

تحتوي القوائم المالية على أرقام مطلقة لا تفي باحتياجات أصحاب المصلحة، لذلك ظهرت الحاجة إلى التحليل المالي لتوفير معلومات متنوعة للأغراض المختلفة، وفيما يأتي تعريف التحليل المالي:

عرف أحد الباحثين التحليل المالي بأنه: "فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية؛ بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة" (عبدالرحيم، ٢٠٠٨: ١٣٣).

في حين أشار أحد الباحثين إلى أن التحليل المالي عبارة عن: "عملية تتضمن تفسير القوائم المالية المنشورة التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية وفهمها وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة، وقد يكون التحليل لأغراض تقييم قرار أو فرصة استثمارية، أو لأغراض تقرير منح الائتمان، أو بهدف لتقييم الأداء للمنشأة أو لنشاط معين من أنشطتها" (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٠).

ويرى آخرون أن التحليل المالي هو: "دراسة تفصيلية للبيانات المالية والارتباطات بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والبيعية والإنتاجية التي يعمل المشروع في إظهارها، ويُمكن من وضع تخطيط علمي للنواحي المالية للمشروع (رمضان، زياد، ٢٠١٣: ٦٦).

في حين يرى أحد الباحثين أن التحليل المالي: "عبارة عن منظومة تهدف إلى التعرف على جوانب القوة في المؤسسة لتعزيزها، وجوانب الضعف لوضع العلاج اللازم لها، والتعرف على مدى نجاح الأنشطة الرئيسية للمنشأة (الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية)، وتقديم معلومات إضافية بجانب المعلومات الواردة بالقوائم المالية إلى فئات مختلفة من المستفيدين، وتساهم في ترشيد اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المالية والمؤشرات المشتقة منها، وتوفير مؤشرات تساعد في التخطيط المستقبلي للمنشأة، وتوفير أداة رقابية فاعلة من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة" (منصور، ٢٠١٧: ٤١).

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن التحليل المالي عبارة عن: عملية منظمة تستخدم القوائم والتقارير المالية كمدخلات، وتعمل على معالجة المدخلات وفقاً لغايات وأهداف أصحاب المصلحة، والحصول على النتائج بناءً على الهدف من التحليل.

٢/١/٢/٣ أهمية التحليل المالي:

تتعدد أهداف التحليل المالي بتعدد أصحاب المصلحة، إلا أن هناك هدف عام وشامل للتحليل المالي يتمثل في إعطاء صورة حقيقية وواضحة عن مواطن الضعف والقوة في الشركة محل التحليل، ويتم فيما يلي استعراض أهم أهداف التحليل المالي.

- ١- التخطيط المالي: يستخدم المدير المالي التحليل المالي بهدف بناء تخطيط على أسس علمية.
- ٢- الرقابة: تستخدم الرقابة الداخلية التحليل المالي للتعرف على نقاط القوة والضعف.
- ٣- تقييم الأداء: يساعد التحليل المالي أصحاب المصلحة في تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.
- ٤- الملاءة المالية: يهدف التحليل المالي إلى قياس قدرة الشركة على سداد الالتزامات طويلة الأجل.
- ٥- السيولة: يهدف التحليل المالي إلى قياس قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.
- ٦- الربحية: يهدف التحليل المالي إلى قياس قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.
- ٧- التدفقات النقدية: يستخدم التحليل المالي في تحليل التدفقات النقدية الماضية والحالية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- ٨- التنبؤ بالفشل المالي: يعطي التحليل المالي مؤشرات كإنذار مبكر عن موطن الضعف في أداء المنشأة والتي تؤدي إلى عدم تحقيق مبدأ الاستمرارية.
- ٩- التخطيط الاستراتيجي: يساعد التحليل المالي مجلس الإدارة في تقييم الموقف الاستراتيجي للشركة، من خلال تحديده لنقاط الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية.

٣/١/٢/٣ أساليب التحليل المالي:

يُمكن التحليل المالي أصحاب المصالح من تقييم أداء شركات التأمين، كلٌّ حسب غاياته، وفي سبيل ذلك يتم استخدام مجموعة من الأدوات تمكنهم من ذلك، وهي التحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، وأسلوب النسب المالية. وفيما يأتي استعراض لتلك الأدوات:

١- التحليل الرأسي Vertical Analysis:

يستخدم التحليل الرأسي أو ما يعرف (التحليل الهيكلي) في التعرف على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر جانب واحد من قائمة مالية إلى إجمالي هذا الجانب. وتظهر أهمية هذا التحليل في التعرف على الثقل النسبي للعناصر إلى الفئة التي تنتمي إليها، وتزداد الفائدة أكثر عند مقارنة ذلك الثقل النسبي للعنصر على مدى سلسلة زمنية، فمثلاً تُظهر نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الأصول أهمية هذا العنصر في نهاية الفترة المالية المعد عنها الحسابات، ومع مقارنة هذه النسبة على مدار الفترات الزمنية السابقة يتضح الاتجاه العام للنسبة وتحديد مواطن القوة والضعف.

٢- التحليل الأفقي Horizontal Analysis:

يستخدم التحليل الأفقي أو ما يسمى (تحليل الاتجاهات) في التعرف على التغيير في قيمة عنصر معين من عناصر القائمة المالية أو نسبة أو مؤشر مالي عبر الزمن؛ مما يساعد في التعرف على الاتجاهات بين الفترات المالية. وكمثال على ذلك فإن التغيير في قيمة معدل الخسائر عبر الفترات المالية يعطي صورة واضحة عن تطور كفاءة سياسة الاكتتاب من فترة إلى أخرى ومدى الحاجة إلى تعديلها، ويساعد ذلك أصحاب المصلحة في التنبؤ بالمركز المالي إذا استمر المعدل في اتجاه معين.

٣- أسلوب النسب المالية Financial Ratios:

يساعد أسلوب النسب المالية على الحصول على مضمون يفيد في عملية تقييم الأداء والتعرف على جوانب القوة والضعف، وكذلك التنبؤ بالفشل المالي للشركات لتجنبه، ويراعى عند استخدام النسب المالية عدم الاعتماد على نسبة واحدة ولكن العمل على استخدام نسب أو معدلات أخرى مكملية لتأكيد المعلومات التي تم التوصل إليها، بشرط أن تحقق تلك النسب الهدف من التحليل، وذلك على ضوء وجود العديد من النسب التي يمكن الوصول إليها من خلال القوائم المالية.

وعلى ضوء أهمية أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء وما يوفره من معلومات هامة فقد تم اختيار هذا الأسلوب لتقييم أداء شركات التأمين محل الدراسة.

النسب المالية المستخدمة في تحليل أداء شركات التأمين:

تم اختيار مجموعة من النسب المالية التي تتوافق مع منهجية البحث، وتضم النسب التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة كل من النسب المستخدمة في الأنظمة التالية (Kwon and Leigh 2016؛ واصف، ٢٠٠٢: ٣٢-٥٦):

١- نظام معلومات مراقبي التأمين Insurance Regulatory Information System (IRIS) المستخدم بواسطة اتحاد مراقبي التأمين في الولايات الأمريكية National Association of Insurance Commissioners (NAIC).

٢- النسب المستخدمة من الاتحاد الدولي لمشرفي التأمين International Association of Insurance Supervisors (IAIS).

٣- النسب التي تستخدمها مؤسسة ستاندرد اند بورز Standard and Poor's.

٤- النسب المستخدمة من مؤسسة AM Best.

٥- مؤشرات إطار كاراملز CAMELS Framework المستخدم من صندوق

النقد الدولي في مجال التأمين International Monetary Fund (IMF).

ويتم فيما يلي استعراض تلك النسب وبيان مدلولها.

١/٤ نسب الربحية Profitability Ratios :

تعد نسب الربحية من أهم النسب التي يهتم بها المساهمين باعتبارها مؤشراً على مدى كفاءة إدارة شركة التأمين في تحقيق الأرباح سواء في الاكتتاب أو الاستثمار، وتضم النسب الخاصة بالربحية النسب التالية:

١/١/٤ معدل الخسائر:

يعبر معدل الخسارة عن تلك النسبة من الاشتراكات المستخدمة في دفع التعويضات الناشئة عن تحقق الخطر، ويتم حسابه في نهاية أي فترة مالية عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات التحويلية (التعويضات المستحقة خلال الفترة دفعت أم تحت التسوية)}}{\text{الاشتراكات التي تم اكتسابها فعلاً خلال نفس الفترة}} \times 100$$

وبالنظر إلى مكونات معدل الخسارة يتضح أن قيمة هذا المعدل سوف تتأثر بالعديد من العوامل التي تحكم تحديد التعويضات التحويلية أو الاشتراكات المكتسبة، والتي من أهمها: السياسات الخاصة بالاككتاب وتسوية التعويضات التي تطبقها الشركة، والتي تؤثر على مستوى جودة العمليات التي تم قبولها من جانب، كما تتربك تأثيرها على قيم التعويضات التحويلية من خلال صور التحمل المختلفة. الأهمية النسبية للعقود طويلة الأجل في محفظة الوثائق الخاصة بالشركة وتوزيع الإصدارات خلال الفترة التي يحسب في نهايتها قيمة المعدل. ومدى كفاية الاشتراكات التي يتم تحصيلها لتغطية كافة النفقات المترتبة على إصدار الوثائق، وكذلك مدى دقة التقديرات الخاصة بمخصصات التعويضات تحت التسوية.

ويعد ارتفاع قيمة معدل الخسائر عن المدى المقبول بمثابة جرس إنذار للشركة بأن نسبة المنصرف والمخصص لسداد التعويضات قد تخطى الحد المسموح مما يعرض الشركة لأزمة انخفاض في السيولة والربحية، وقد يرجع ذلك إلى عدم كفاية الاشتراكات، كما قد يعود ذلك إلى تغيير السياسة الاكتتابية للشركة من حيث مستوى جودة العمليات التي يتم قبولها، أو عدم كفاية الشروط الفنية والتي تتمثل في وضع الاشتراطات التي تعمل على تخفيض قيم التعويضات التي يتم سدادها، كما قد ترجع الزيادة لوقوع حادث فريد عرضي.

ويشير انخفاض قيمة هذا المعدل عن المدى المتوقع إلى إتباع الشركة لسياسة اكتتابية أكثر تشدداً وبالتالي تحسن مستوى جودة العمليات المقبولة وبالتالي انخفاض قيم التعويضات التحويلية الناشئة عنها، مع ثبات العوامل الأخرى.

ويستخدم هذا المعدل كإحدى من الهيئات التالية IMF، IAIS، S&P، AM Best، والمدى المقبول لهذا المعدل في الهيئة هو أقل من ٧٠%.

٢/١/٤ معدل العمولات وتكاليف الإنتاج:

يعبر هذا المعدل عن النسبة من الاشتراك الموجهة لتغطية العمولات المباشرة وعمولات إعادة التأمين الوارد والتي تمثل التكلفة المباشرة للحصول على وثائق التأمين،

وكذلك تكاليف الإنتاج، والملاحظ أن هذه النسبة تختلف من نوع تأمين لآخر، وبحسب معدل العمولات وتكاليف الإنتاج بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العمولات وتكاليف الإنتاج} = \frac{\text{العمولات وتكاليف الإنتاج}}{\text{الاشتراكات التي تم اكتسابها فعلاً خلال نفس الفترة}} \times 100$$

ويعكس زيادة قيمة هذا المعدل إلى ارتفاع حدة المنافسة القائمة في السوق، وعدم سيطرة الشركة على العمولات وتكاليف الإنتاج، كما قد تكون هذه الزيادة بسبب انخفاض الأهمية النسبية للاكتتاب المباشر في تكوين المحفظة التأمينية، أو زيادة الثقل النسبي لفروع التأمين التي تستلزم معدلات عمولات أكبر، ما يترتب عليها زيادة احتمال التعرض إلى عجز اكتتاب أو عجز نشاط تأميني، بشرط ثبات العوامل الأخرى.

ويشير انخفاض قيمة هذا المعدل إلى نجاح السياسة التسويقية للشركة والذي أدى إلى زيادة إجمالي الاشتراكات بمعدلات تفوق الزيادة في العمولات وتكاليف الإنتاج، وقد يكون هذا الانخفاض بسبب زيادة نسبة الأهمية النسبية لعمليات الاكتتاب المباشر في تكوين المحفظة التأمينية، أو التوسع في فروع التأمين التي تقل فيها عمولات الإنتاج. ويستخدم هذا المعدل بواسطة كلٍ من IMF، IAIS، والمدى المقبول لهذا المعدل في الهيئة هو أقل من ٢٠%.

٣/١/٤ معدل المصروفات الإدارية والعمومية:

ويعبر هذا المعدل عن مقدار ما تتحمله الاشتراكات من المصروفات العمومية والإدارية، وبالتالي فهو يعكس حجم الإنفاق الإداري على الخدمة المقدمة، وكذلك يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الطاقات من العمالة وعناصر العمل الأخرى، وبحسب المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل المصروفات الإدارية والعمومية} = \frac{\text{المصروفات الإدارية والعمومية}}{\text{الاشتراكات التي تم اكتسابها فعلاً خلال نفس الفترة}} \times 100$$

ويشير زيادة قيمة هذا المعدل إلى حاجة الشركة إلى نسبة أكبر من الاشتراكات لتغطية هذا النوع من المصروفات، وبالتالي زيادة احتمال التعرض إلى عجز اكتتاب أو عجز نشاط تأميني حال زيادة هذا المعدل بصورة كبيرة، وقد تعود الزيادة في قيمة هذا المعدل إلى ارتفاع تكلفة الموارد الإدارية بسبب تأثير عامل التضخم، أو بسبب عدم القدرة على ترشيد الإنفاق على هذا البند من المصروفات.

ويشير انخفاض قيمة هذا المعدل إلى كفاءة الإدارة في تخفيض نفقاتها، أو زيادة حجم عملياتها مع ثبات أو انخفاض قيم التكاليف الثابتة في المصروفات الإدارية والعمومية، مما يزيد من احتمالية تحقيق فائض اكتتاب أو فائض نشاط تأميني. ويستخدم هذا المعدل كإحدى المقبولات لهذا المعدل في الهيئة هو أقل من ١٠٪.

٤/١/٤ المعدل المجمع:

يقيس المعدل المجمع مدى كفاية الاشتراكات التي تم تحصيلها من حملة الوثائق لتغطية كافة النفقات المترتبة على إصدار هذه الوثائق. ويتم حساب المعدل المجمع باستخدام المعادلة التالية:

المعدل المجمع = معدل الخسارة + معدل العمولات وتكاليف الإنتاج + معدل المصروفات الإدارية والعمومية.

ومن المنطقي أن الشركة لن تحقق فائض اكتتاب إلا في حالة انخفاض قيمة هذا المعدل عن ١٠٠٪. ويعد زيادة هذا المعدل عن ١٠٠٪ مؤشراً لتحقيق عجز اكتتاب، ويشير انخفاض قيمة المعدل المجمع إلى انخفاض أي من المعدلات الواردة به كما يؤدي ارتفاع أي منها إلى زيادة قيمة هذا المعدل، مع ثبات العوامل الأخرى.

ويستخدم هذا المعدل كإحدى المقبولات لهذا المعدل في الهيئة هو أقل من ١٠٠٪. ويستخدم هذا المعدل كإحدى المقبولات لهذا المعدل في الهيئة هو أقل من ١٠٠٪. ويستخدم هذا المعدل كإحدى المقبولات لهذا المعدل في الهيئة هو أقل من ١٠٠٪.

٢/٤ نسب إعادة التأمين والمخصصات الفنية Reinsurance ratios and technical provisions

تعتبر مجموعة نسب إعادة التأمين عن سياسة إعادة التأمين، وتعتبر نسب المخصصات الفنية عن مدى كفاية تكوينها، وتضم هذه المجموعة النسب التالية:

١/٢/٤ معدل الاحتفاظ:

يعبر معدل الاحتفاظ عن المبلغ الذي تري الشركة (إدارة الاكتتاب) الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر التي قامت بتغطيتها، ويتم تغطية الزيادة عن طريق معيدي التأمين، وبالتالي يمثل معدل الاحتفاظ مقدار المخاطر التي تتحملها شركة التأمين، ويحسب المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الاحتفاظ} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة في السنة}}{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

ويشير هذا المعدل إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين حيث أن متمم هذا المعدل هو ما يعرف بمعدل إعادة التأمين، وتعد إعادة التأمين آلية رئيسية لإدارة المخاطر في صناعة التأمين، حيث تُمكن شركات التأمين من الاحتفاظ بمخاطر التأمين المرغوبة ونقل المخاطر غير المرغوب فيها إلى معيدي التأمين، وبالتالي توفر إعادة التأمين حماية من التعويضات غير المرغوب فيها.

وبالنظر إلى مكونات معدل الاحتفاظ يتضح أن زيادة قيمة معدل الاحتفاظ يمكن أن تتم بأحد الأسباب التالية: تغيير سياسة إعادة التأمين والنتائج عن زيادة حقيقية في معدلات الاحتفاظ. أو تغيير تركيبة محفظة الوثائق عن طريق زيادة الوزن النسبي لاشتراكات معدل الاحتفاظ بها مرتفع. أو الاكتتاب في أخطار ذات مبالغ تأمين صغيرة مما يزيد من الاحتفاظ من كل خطر على حده، وبالتالي فإن إجمالي ما يتم إنساده إلى معيدي التأمين يكون أقل.

وتشير زيادة قيمة هذا المعدل إلى تحسن الطاقة الاستيعابية للشركة، أو الاكتتاب في أخطار جيدة تريد الشركة الاحتفاظ بأكثر قدر منها، أو زيادة الوزن النسبي للمحفظة التأمينية في فروع تأمين ذات استقرار نسبي في معدلات الخسائر مثل تأمينات السيارات. ويشير انخفاض قيمة هذا المعدل إلى زيادة الاعتماد على معيدي التأمين كنتيجة للاكتتاب في أخطار ذات درجة خطورة أعلى أو أخطار أكبر من القدرة الاستيعابية للشركة، أو تمركز إصدارات الشركة في فروع تأمين ذات تذبذب أكبر في معدلات الخسائر، أو انخفاض الطاقة الاستيعابية نتيجة لانخفاض حقوق المساهمين لأي سبب. ويستخدم هذا المعدل كإحدى المقاييس من AM Best, IMF, S&P، والمدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من ٥٠%.

٢/٢/٤ مدى كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية

يمثل مخصص التعويضات تحت التسوية في نهاية أي فترة مالية القيم الخاصة بالتعويضات التي تحققت خلال الفترة ولكن لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد المركز المالي عن تلك الفترة، بالإضافة إلى قيم التعويضات التي حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد المركز المالي، والتي يتم تحديدها وفقاً لخبرة الشركة السابقة السابقة، ويتم تحديد تلك النسبة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{مدى كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية} = \frac{\text{مخصص التعويضات تحت التسوية}}{\text{مطالبات التعويضات الفعلية خلال الفترة}} \times 100$$

ويشير ارتفاع قيمة هذا المعدل إلى مدى كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية الذي تم تكوينه لمقابلة هذه النوعية من المطالبات، ويشير الانخفاض في قيمة المعدل إلى عدم تكوين الشركة لمخصص التعويضات تحت التسوية بصورة كافية، مما قد يعرضها لتعسر في سداد التعويضات المستقبلية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أكبر ١٠٪.

٣/٤ نسب نمو المحفظة التأمينية : Insurance portfolio growth ratios

يتم تقدير نسب نمو المحفظة التأمينية إما بالنظر إلى التغيير في إجمالي أو صافي الاشتراكات المكتتب فيها، وتضم هذه المجموعة النسب التالية:

١/٣/٤ معدل التغيير في إجمالي الاشتراكات المكتتب فيها:

تمثل الاشتراكات المكتتبه رأس مال شركة التأمين في بداية تأسيس الشركة، ويعكس هذا المعدل مدى قوة الجهاز الإنتاجي والفني بالشركة، كما يوضح معدل التغيير ما طرأ على هذه القيمة من زيادة أو نقصان، ويحسب المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل التغيير في إجمالي الاشتراكات المكتتبه فيها} = \frac{\text{إجمالي الاشتراكات المكتتبه فيها للسنة السابقة}}{\text{إجمالي الاشتراكات المكتتبه فيها للسنة الحالية}} - 100\%$$

ويعد التغيير الإيجابي في قيم الاشتراكات المكتتبه من سنة لأخرى مؤشراً على التوسع في الاكتتاب ودليلاً على نمو الأعمال، ويعد استمرارية التغيير الإيجابي لعدة فترات مؤشراً لحسن إدارة الشركة لشركة التأمين، وبالتأكيد سيكون الحكم على حسن إدارة الشركة للصندوق في هذه الحالة في محله لو واكب هذا التطور الإيجابي في الاشتراكات تطوراً إيجابياً في معدلات الخسارة وفي قيم فائض النشاط، وعلى الجانب الآخر، قد يتسبب التغيير السريع في نمو الاشتراكات في عسر شركة التأمين في حالة إهمال جوانب هامة وخاصة تقييم تلك الأخطار جيداً.

ويعد التغيير السلبي في قيم هذا المعدل انكماشاً في الإنتاجية، وهذا سوف يترك تأثيراً سلبياً على الخطط المالية والاستثمارية، مما يؤثر على السيولة المالية والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ما لم يكن هذا التغيير السلبي قد تم التخطيط له على ضوء مبررات واضحة تستهدف تخفيض الاشتراكات من أنشطة ذات معدلات خسائر مرتفعة.

يستخدم هذا المعدل في نظام IAIS والهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، والمدى المقبول لهذا المعدل من ١٠٪ إلى ٣٠٪.

٢/٣/٤ معدل التغير في صافي الاشتراكات المكتتبة:

تمثل صافي الاشتراكات المكتتبة الإيراد الصافي للصندوق بعد اقتطاع اشتراكات إعادة التأمين الصادر، وهو دلالة على حجم الأعمال التي تأخذها الشركة على عاتقها، ويعكس هذا المعدل سياسة إعادة التأمين الصادر، ويحسب المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل التغير في صافي الاشتراكات المكتتبة} = \frac{\text{صافي الاشتراكات المكتتبة فيها للسنة الحالية} - \text{صافي الاشتراكات المكتتبة فيها للسنة السابقة}}{\text{صافي الاشتراكات المكتتبة فيها للسنة السابقة}} \times 100$$

ويترب على زيادة صافي الاشتراكات زيادة في إيراد الصندوق وكذلك الأعمال التي يحتفظ بها الصندوق، وبالتالي حجم المخاطر التي يتعرض لها الصندوق مما قد يؤدي إلى زيادة محتملة في معدل الربحية أو الخسارة طبقاً لنتائج الأعمال، وتعد الزيادة في معدل نمو صافي الاشتراكات بالمقارنة مع معدل نمو إجمالي الاشتراكات مؤشراً على التوسع في الطاقة الاستيعابية للشركة أو زيادة الاعتماد على معيدي التأمين.

ويترب على التغير السلبي لصافي الاشتراكات نقص في إيرادات الصندوق، وقد يعود ذلك إلى تحفظ الشركة في السياسة الاكتتابية لقبول المخاطر المعروضة عليها. ويستخدم هذا المعدل في AM Best، S&P، IRIS، والهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، والمدى المقبول لهذا المعدل من ١٠% إلى ٣٠%.

٤/٤ مجموعة نسب السيولة Liquidity Ratios:

تشير نسب السيولة إلى مدى كفاءة الشركة في إدارة رأس المال العامل، ومدى مقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتضم هذه المجموعة النسب التالية:

١/٤/٤ نسبة السيولة:

تتمثل الأصول السائلة في النقدية والأسهم والسندات التي يمكن بيعها بسهولة وتحويلها إلى نقدية والودائع بالبنوك، وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاية الأموال السائلة المتوفرة لدى الشركة لسداد التزاماتها، وبالتالي قدرتها على سداد أي مطالبات مالية دون تأخير، كما أنها تعطي مؤشراً عاماً لإمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية، وتحسب نسبة السيولة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد الأصول السائلة}}{\text{رصيد الالتزامات قصيرة الأجل}} \times 100$$

يشير الارتفاع في قيمة نسبة السيولة إلى وجود أصول سائلة كافية لمقابلة الالتزامات كافة وخاصة التزامات حملة الوثائق، بينما يشير الانخفاض في قيمة النسبة إلى زيادة احتمالية التعرض إلى تعسر مالي نتيجة انخفاض الأصول السائلة المتاحة لسداد تلك الالتزامات.

ويستخدم هذا المعدل S&P، IMF، IRIS، AM Best، JAIS، والمدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من ١٠٠٪.

٢/٤/٤ نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتبية:

يعكس هذا المعدل النسبة من إجمالي الاشتراكات المكتتبية التي لم يتم تحصيلها بعد، وتعد هذه النسبة مؤشراً على تحقق الإيراد بالنسبة لشركة التأمين، وتساعد كفاءة إدارة التحصيل على زيادة القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة، وبالتالي تسهم في الارتقاء بجودة التخطيط المالي ووضع خطط الاستثمار الجيدة، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتبية} = \frac{\text{رصيد مديني عمليات التأمين}}{\text{إجمالي الاشتراكات المكتتبية خلال العام}} \times 100$$

وتعد الزيادة في هذه النسبة مؤشراً على زيادة حجم الاشتراكات تحت التحصيل، مما يقلل من قيم المبالغ الممكن استثمارها ويحرم الشركة من الحصول على عائد من استثمار تلك الاشتراكات، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى عجز في السيولة المالية للشركة وزيادة احتمالية عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

ويعد انخفاض قيمة هذه النسبة مؤشراً على سرعة تحصيل الاشتراكات من مديني عمليات التأمين، مما ينتج قدرة أكبر على استثمار تلك الاشتراكات وتحقيق عوائد استثمار أكبر، وبالتالي زيادة التدفقات النقدية الداخلة وزيادة احتمالية القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

والمدى المقبول لهذه النسبة هي أن تكون أقل من ٢٠٪.

٥/٤ **نسب الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية** Solvency ratios and absorptive capacity:

يشير مصطلح الملاءة المالية إلى قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على ضمان دفع التزاماتها الناشئة سواء عن أنشطة التأمين أو إعادة التأمين، وذلك من مواردها الخاصة، وقد عرفت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (International Association of

2002 (Insurance Supervisors (IAIS) شركة التأمين المليئة بأنها تلك الشركة التي لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان أو في معظم الظروف، وتتمثل أهمية الملاءة المالية في حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة، وأيضاً ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين، وبالتالي فإن زيادة حقوق المساهمين تزيد من قدرة الشركة الاستيعابية (رمضان، فهي، ٢٠٢٠، ص. ٥٢٣) وتضم هذه المجموعة النسب التالية:

١/٥/٤ نسب الملاءة المالية:

تهتم تلك النسب بالمخصصات الفنية للتحقق من مدى كفاية تكوينها، ومدى كفاية حقوق المساهمين باعتبارها خط الدفاع في حالة وجود عجز في تلك المخصصات الفنية. نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية:

تشير مكونات هذه النسبة إلى حقوق المساهمين والتي تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام بالإضافة إلى أي احتياطيات أخرى وكذلك الأرباح المرحلة، بينما تمثل المخصصات الفنية التزامات الشركة تجاه حملة الوثائق متمثلة في مخصص الأخطار السارية ومخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص التقلبات العكسية، وتقاس النسبة مدى كفاية حقوق المساهمين للوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق المتمثلة في المخصصات الفنية، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية} = \frac{\text{رصيد حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي المخصصات الفنية}} \times 100$$

وتشير زيادة قيمة هذه النسبة إلى قوة الملاءة المالية لشركة التأمين، وقوة الدعم من حقوق المساهمين في حالة انحراف النتائج الفعلية عن المتوقعة. بينما يشير انخفاض قيمة هذه النسبة إلى ضعف الملاءة المالية لشركة التأمين، وإمكانية التعرض إلى أزمات مالية نتيجة ضعف دعم حقوق المساهمين لشركة التأمين.

ويستخدم هذا المعدل في نظام IAIS، S&P، Best، AM، والهيئة العامة للرقابة المالية، والمدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من ٣٥%.

٢/٥/٤ نسبة القدرة الاستيعابية:

تعتبر حقوق المساهمين في شركة التأمين بمثابة الوسادة التي تمتص الخسائر غير العادية، والتي تحمي حقوق حملة الوثائق في شركة التأمين، وبالتالي فإن زيادة حقوق المساهمين تزيد من قدرة الشركة الاستيعابية، وفيما يلي استعراض لتلك النسب:

أ- نسبة صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين:

يعبر صافي الاشتراكات عن حجم الأخطار المحتفظ بها في شركة التأمين، بينما تعبر حقوق المساهمين عن مدى قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحمل نتائج انحراف معدلات الخسائر الفعلية عن تلك المتوقعة، وتقيس النسبة قدرة الشركة متمثلة في حقوق المساهمين على تحمل الأخطار المحتفظ بها، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الاشتراكات المكتتبة}}{\text{رصيد حقوق المساهمين}} \times 100$$

وتشير زيادة قيمة هذه النسبة إلى زيادة المخاطر وبالتالي زيادة احتمالية التعرض للفشل المالي، مما يستلزم ضرورة زيادة رأس المال، أو زيادة الاعتماد على معيدي التأمين، بينما يشير انخفاض قيمة هذه النسبة إلى وجود ما يكفي من أموال صندوق المساهمين لدعم شركة التأمين، ويشير الانخفاض الشديد في النسبة إلى عدم قيام الشركة باستغلال كامل طاقتها الاستيعابية.

ويستخدم هذا المعدل في نظام IRIS، S&P، Best، AM، IAIS، والمدى المقبول لهذا المعدل هو أقل من ٢٠٠٪.

ب- نسبة إجمالي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين:

تمثل إجمالي الاشتراكات المكتتبة إجمالي الالتزامات التي تقع على الشركة تجاه حملة الوثائق، بينما تمثل حقوق المساهمين كمية الأموال المتوفرة لتحمل تلك المخاطر، وتهدف هذه النسبة إلى قياس الملاءة المالية، كما أنها تقيس مدى استغلال رأس المال في تحقيق إيرادات من النشاط التأمين، وتحسب النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{إجمالي الاشتراكات المكتتبة}}{\text{رصيد حقوق المساهمين}} \times 100$$

وتشير زيادة قيمة هذه النسبة إلى زيادة حجم الالتزامات المحملة على حقوق المساهمين، وزيادة احتمالية التعرض لتدعيم شركة التأمين من المساهمين في شكل قرض حسن في حالة انحراف النتائج الفعلية عن المتوقعة، وإلى الحاجة إلى زيادة حقوق المساهمين.

بينما يشير انخفاض قيمة هذه النسبة إلى انخفاض حجم الالتزامات المحملة على حقوق المساهمين، وبالتالي عدم اكتمال الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين، وكفاية

حقوق المساهمين الحالي بالنسبة للأخطار المكتتية، كما يشير الانخفاض الشديد في قيمة النسبة إلى عدم كفاءة استغلال رأس المال. ويستخدم هذا المعدل في IRIS، IAIS، والمدى المقبول لهذا المعدل هو أقل من ٤٠.٠٪.

٥- الدراسة التطبيقية:

يعد قطاع التأمين أهم القطاعات المالية غير المصرفية، وتساعد شركات التأمين على تقليل الخسائر المالية الناتجة عن المخاطر المحتملة للمشروعات المختلفة في كافة مراحلها، وتعمل شركات التأمين على تيسير حصول المشروعات على التمويل الخارجي وذلك بتقديم خدمة الائتمان لتلك المشروعات، وبالإضافة إلى ذلك تساهم الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين في تدعيم المشروعات القائمة، وتمويل المشروعات الجديدة.

ويتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة أهم المؤشرات المالية التي تم التوافق على ملائمتها وأهميتها لتقييم أداء شركة التأمين، مع الإشارة إلى أن جميع الجداول التالية من إعداد الباحث، بناءً على القوائم المالية المنشورة للشركات محل الدراسة خلال الفترة عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١.

١/٥ نسب الربحية، وتشمل النسب والمعدلات التالية:

١- معدل الخسائر: يوضح الجدول التالي معدل الخسائر، والذي سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو أقل من ٧٠٪.

جدول رقم (١)

يوضح معدل الخسائر لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الشركات	السنوات	٢٠١٩	٢٠٢٠	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني		٠.٧٣٤	٠.٧٠٦	٠.٧٢٠	٠.٥٩٦
شركة الجزيرة تكافل تعاوني		٠.٦١٧	٠.٧٧٧	٠.٦٩٧	٠.٦٠٨
شركة الراجحي للتأمين التعاوني		٠.٨٣٧	٠.٦٨٨	٠.٧٦٢	٠.٥٨٩
شركة العالمية للتأمين التعاوني		٠.٤٩٥	٠.٣٣٤	٠.٤١٥	٠.٤٢٩
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)		٠.٩٩٦	١.١٨٧	١.٠٩٢	٠.٧٦٧
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني		٠.٨٠٤	٠.٨٥٥	٠.٨٢٩	٠.٦٥٢

الشركات	السنوات	٢٠١٩	٢٠٢٠	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني		٠.٦١٢	٠.٤٦٢	٠.٥٣٧	٠.٤٩٣
شركة ساب تكافل		٠.٨٢٣	٠.٦٥٥	٠.٧٣٩	٠.٥٧٦
شركة سلامة للتأمين التعاوني		٠.٩٦٣	٠.٨٣٥	٠.٨٩٩	٠.٦٤٥
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني		١.٤٥٧	٠.٩٠٣	١.١٨٠	٠.٥٩٢
شركة ملاذ للتأمين التعاوني		٠.٨٧١	٠.٩١٧	٠.٨٩٤	٠.٦٧٦
المتوسط		٠.٨٣٧	٠.٧٥٦	٠.٧٩٧	٠.٦٠٢

المصدر: إعداد الباحث، بناء على القوائم المالية المنشورة للشركات محل الدراسة عن عامي

٢٠٢٠، ٢٠١٩

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- المعدلات الخاصة بشركة العالمية للتأمين التعاوني السعودي، وشركة تشب العربية للتأمين التعاوني فقط خلال عامي الدراسة تقع في المدى المقبول، كما يلاحظ أن أقل قيمة للمعدل كانت ٣٣.٤% في عام ٢٠٢٠ لشركة العالمية للتأمين التعاوني السعودي، وبأقل انحراف معياري بلغ ٠.٤٢٩. ويرجع انخفاض قيمة الانحراف المعياري لنتائج هذه الشركة بالمقارنة بالشركات الأخرى إلى استقرار نتائج الاكتتاب لديها مع الخبرة المتكونة خلال سنواتها.
- أكبر قيمة للمعدل كانت لشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، حيث بلغت ٩٩.٦% في عام ٢٠١٩، وبلغت ١١٨.٧% في عام ٢٠٢٠، وبأكبر انحراف معياري بلغ ٠.٧٦٧، ويرجع ذلك إلى التذبذب الكبير لنتائج الاكتتاب لديها.
- تعكس المعلومات الواردة بالجدول اتجاه تحسن معدل الخسائر في كلٍ من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة ساب تكافل، شركة سلامة للتأمين التعاوني، شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني، واتجاه تدهور ذلك المعدل في كلٍ من شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني.
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل الخسارة لجميع الشركات خلال عامي الدراسة ٧٩.٧% بانحراف معياري متوسط يساوي ٠.٦٠٢، مما يعكس تدهور معدل الخسائر بشكل

عام على مستوى جميع الشركات محل الدراسة، حيث تزيد نسبة المتوسط عن النسبة المقبولة لهذا المعدل.

٢- معدل العمولات وتكاليف الإنتاج: ويمكن عرضه من خلال الجدول التالي، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو أقل من ٢٠%.

جدول رقم (٢)

يوضح معدل العمولات وتكاليف الإنتاج لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الشركات	السنوات	٢٠٢٠	٢٠١٩	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني		٠٠٣٠	٠٠٤٨	٠٠٣٩	٠٠١٣٩
شركة الجزيرة تكافل تعاوني		٠٠١٤	٠٠١٩	٠٠١٦	٠٠٩١
شركة الراجحي للتأمين التعاوني		٠٠٢٢	٠٠٢٦	٠٠٢٤	٠٠١٠٩
شركة العالمية للتأمين التعاوني		٠٠٢٥٧	٠٠١٠١	٠٠١٧٩	٠٠٣٠٠
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)		٠٠١٢٢	٠٠٥٠	٠٠٨٦	٠٠٢٠٨
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني		٠٠١١	٠٠١٠	٠٠١٠	٠٠٧٢
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني		٠٠٤٦	٠٠٣٢	٠٠٣٩	٠٠١٤٠
شركة ساب تكافل		٠٠٥٩	٠٠٢١	٠٠٤٠	٠٠١٤١
شركة سلامة للتأمين التعاوني		٠٠٧١	٠٠٤٢	٠٠٥٧	٠٠١٦٩
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني		٠٠١٩	٠٠٣٥	٠٠٢٧	٠٠١١٥
شركة ملاذ للتأمين التعاوني		٠٠١١٠	٠٠١٠٨	٠٠١٠٩	٠٠٢٣٣
المتوسط		٠٠٦٩	٠٠٤٥	٠٠٥٧	٠٠١٥٦

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- جميع الشركات محل الدراسة تقع في المدى المسموح به وهو أقل من ٢٠% فيما عدا شركة العالمية للتأمين التعاوني في عام ٢٠٢٠ فقط، حيث بلغت نسبتها في ذلك العام ٢٥.٧%، في حين بلغت أقل نسبة ١% من شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني في عام ٢٠١٩.
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العمولات وتكاليف الإنتاج لشركات التأمين محل الدراسة خلال عامي الدراسة ٥.٧% بانحراف معياري متوسط بلغ ٠.١٥٦ وهو ما يعكس نجاح السياسة التسويقية للشركة والذي أدى إلى زيادة إجمالي الاشتراكات

بمعدلات تفوق الزيادة في العمولات وتكاليف الإنتاج، وقد يكون هذا الانخفاض بسبب زيادة نسبة الأهمية النسبية لعمليات الاكتتاب المباشر في تكوين المحفظة التأمينية، أو التوسع في فروع التأمين التي تقل فيها عمولات الإنتاج.

٣- معدل المصرفوات الإدارية والعمومية: يوضح الجدول التالي معدل المصرفوات الإدارية والعمومية، والذي سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو أقل من ١٠٪.

جدول رقم (٣)

يوضح معدل المصرفوات الإدارية والعمومية لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات
٠.٤٢٤	٠.٣٨٤	٠.٣٣٥	٠.٤٣٢	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٠٥٥	٠.٠٠٦	٠.٠٠٦	٠.٠٠٦	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٠٦٦	٠.٠٠٩	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٢٢٤	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٣٣٣	٠.٢١٧	٠.٢٥٠	٠.١٨٣	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.١٦٧	٠.٠٥٥	٠.٠٥٦	٠.٠٥٥	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٤٧٩	٠.٤٥١	٠.٤٧٠	٠.٤٣١	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٤٥٧	٠.٤٣٢	٠.٤٠٤	٠.٤٥٩	شركة ساب تكافل
٠.٣٢٦	٠.٢١١	٠.٢٢٢	٠.١٩٩	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٤٢٤	٠.٤٣٤	٠.٣٢٠	٠.٥٤٧	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.١٧٢	٠.٠٦٠	٠.٠٥١	٠.٠٦٩	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٢٨٤	٠.٢١٤	٠.٢٠٢	٠.٢٢٦	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- أن هناك تفاوت كبير للغاية بين المعدلات الخاصة بالشركات محل الدراسة، حيث بلغ أكبر معدل ٥٤.٧٪ لشركة عناية السعودية للتأمين التعاوني في عام ٢٠١٩، وأقل معدل كان ٠.٦٪ شركة الجزيرة تكافل تعاوني خلال عامي الدراسة.
- تمثلت الشركات خارج النطاق المقبول في كلٍ من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)،

- شركة تشب العربية للتأمين التعاوني، شركة ساب تكافل، شركة سلامة للتأمين التعاوني، شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني.
- كانت كل من شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة العالمية للتأمين التعاوني، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني داخل النطاق المسموح به.
 - بلغ المتوسط الحسابي لمعدل المصروفات الإدارية والعمومية لشركات التأمين محل الدراسة لجميع الشركات خلال عامي الدراسة ٢١.٤% بانحراف معياري متوسط بلغ ٠.٢٨٤، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة المصروفات الإدارية والعمومية لشركات التأمين محل الدراسة بشكل عام على مستوى جميع الشركات محل الدراسة، حيث تزيد نسبة المتوسط عن النسبة المقبولة لهذا المعدل.
- ٤- المعدل المجمع: وقد سبق الإشارة كذلك إلى أنه يتم تقدير المعدل المجمع وفقاً للمعادلة الآتية:
- المعدل المجمع = معدل الخسارة + معدل العمولات وتكاليف الإنتاج + معدل المصروفات الإدارية والعمومية، والمدى المقبول لهذا المعدل أقل من ١٠٠%، والجدول التالي يلخص نتائج هذا المعدل:

جدول رقم (٤) يوضح المعدل المجمع لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات الشركات
٠.٧٢٥	١.١٤٢	١.٠٧١	١.٢١٣	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٦١٨	٠.٧٢٠	٠.٧٩٧	٠.٦٤٣	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٦٠١	٠.٧٩٥	٠.٧١٩	٠.٨٧٠	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٥٨٨	٠.٦٩٤	٠.٦٩١	٠.٦٩٦	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٨٨٦	١.٣٩٤	١.٥٥٩	١.٢٢٩	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.٦٧٧	٠.٨٩٥	٠.٩٢٢	٠.٨٦٨	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٦٩٧	١.٠٢٧	٠.٩٧٨	١.٠٧٥	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٧٣٥	١.٢١٠	١.١١٨	١.٣٠٣	شركة ساب تكافل
٠.٧٤٨	١.١٦٦	١.١٢٨	١.٢٠٥	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٥٧٩	١.٦٤١	١.٢٤٣	٢.٠٣٩	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٧٣٤	١.٠٦٣	١.٠٧٨	١.٠٤٧	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٦٩٠	١.٠٦٨	١.٠٢٨	١.١٠٨	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

- ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:
- وجود تباين كبير بين الشركات محل الدراسة بخصوص المعدل المجمع، حيث بلغ أكبر معدل ٢٠.٣.٩% لشركة عناية السعودية للتأمين التعاوني في عام ٢٠٢٠، وأقل معدل كان ٦٤.٣% لشركة الجزيرة تكافل تعاوني في عام ٢٠١٩.
 - تمثلت الشركات خارج النطاق المقبول في كلٍ من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة تشب العربية للتأمين التعاوني، شركة ساب تكافل، شركة سلامة للتأمين التعاوني، شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني.
 - بينما كانت كلٍ من شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة العالمية للتأمين التعاوني، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، ضمن الحدود المسموح بها.
 - بلغ متوسط المعدل على مستوى شركات التأمين محل الدراسة ١٠.٦.٨% بمتوسط انحراف معياري قدره ٠.٦٩٠، وهو ما يعكس ارتفاع مجموع النسب المكونة لهذا المؤشر بشكل عام على مستوى جميع الشركات محل الدراسة، حيث تزيد نسبة المتوسط عن النسبة المقبولة لهذا المعدل.

٢/٥ نسب إعادة التأمين والمخصصات الفنية، وتشمل النسب التالية:

- ١- معدل الاحتفاظ: يوضح الجدول التالي معدل الاحتفاظ، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من ٥٠%.

جدول رقم (٥)

يوضح معدل الاحتفاظ لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنوات		الشركات
		٢٠٢٠	٢٠١٩	
٠.٥٨١	٠.٦٦٩	٠.٦٧٧	٠.٦٦٠	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٦٥١	٠.٨٤٤	٠.٨٤٩	٠.٨٤٠	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٦٥١	٠.٨٩٨	٠.٨٤٨	٠.٩٤٨	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٤٠١	٠.٣٧٣	٠.٢٨٠	٠.٤٦٦	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٥٦٤	٠.٦٧١	٠.٦٢٥	٠.٧١٨	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات	الشركات
٠.٧٠٤	٠.٩٩٣	٠.٩٩٢	٠.٩٩٤		شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٤٠٧	٠.٣٣٤	٠.٣٢٥	٠.٣٤٣		شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٥٦٦	٠.٦٧٨	٠.٦٣٠	٠.٧٢٦		شركة ساب تكافل
٠.٦٤٩	٠.٨٥٦	٠.٨٤٢	٠.٨٧٠		شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٧٠٧	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠		شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٦٧٠	٠.٨٨٨	٠.٨٩٩	٠.٨٧٦		شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٥٩٦	٠.٧٤٦	٠.٧٢٤	٠.٧٦٧		المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- نجاح جميع الشركات في تحقيق معدل الاحتفاظ المقبول فيما عدا شركتين هما شركة العالمية للتأمين التعاوني، وشركة تشب العربية للتأمين التعاوني، وقد بلغت أكبر نسبة بين الشركات ١٠٠% وهي خاصة بشركة عناية السعودية للتأمين التعاوني، بينما كان أقل معدل احتفاظ ضمن المدى المقبول من نصيب الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني والذي بلغ ٦٦%، ٦٧.٧% في عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على التوالي.
 - بلغ المتوسط الحسابي لمعدل الاحتفاظ على مستوى شركات التأمين محل الدراسة ٧٤.٦% بمتوسط انحراف معياري قدره ٠.٥٩٦ وهو ما يعكس ارتفاع نسبة الاحتفاظ بشكل إجمالي على مستوى جميع الشركات محل الدراسة، حيث تزيد النسبة المتوسطة عن النسبة المقبولة لهذا المعدل.
- ٢- مدى كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية: يوضح الجدول التالي مدى كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية، علماً بأن المدى المقبول له هو أكبر من ١١٠%.

جدول رقم (٦)

يوضح مدى كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الشركات	السنوات	٢٠١٩	٢٠٢٠	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني		١.٥٤٣	٠.٦٨٤	١.١١٣	٠.٣٦٥
شركة الجزيرة تكافل تعاوني		٢.٨٣٠	١.٦٨٩	٢.٢٦٠	٠.٤٠٠
شركة الراجحي للتأمين التعاوني		٠.٧٦٢	١.٢٥٤	١.٠٠٨	٠.٧٥٣
شركة العالمية للتأمين التعاوني		١.٠٤٦	١.٦٧٥	١.٣٦٠	٠.٨٩٢
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)		٠.٧٢٤	١.٤٣٥	١.٠٧٩	٠.٧٧٨
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني		١.١٤٦	٠.٩٥٠	١.٠٤٨	٠.٦٨١
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني		١.٦٦٢	١.٤٧٣	١.٥٦٨	٠.٨٣٧
شركة ساب تكافل		٠.٦٩٤	١.٢٢١	٠.٩٥٧	٠.٧٣٢
شركة سلامة للتأمين التعاوني		١.١٤٨	١.٠٥٠	١.٠٩٩	٠.٧٢١
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني		١.٦٦٨	١.٠٠٤	١.٣٣٦	٠.٥٨٠
شركة ملاذ للتأمين التعاوني		٠.٨٣٣	٠.٨٩٤	٠.٨٦٣	٠.٦٦٦
المتوسط		١.٢٧٨	١.٢١٢	١.٢٤٥	٠.٦٧٣

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- معدل كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية لشركات التأمين يقع في المدى المسموح به لكلٍ من شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة تشب العربية للتأمين التعاوني خلال عامي الدراسة، بينما أخفقت شركة ملاذ للتأمين التعاوني في العامين محل الدراسة، في حين تمكنت باقي الشركات من تحقيق المعدل المطلوب في أحد عامي الدراسة وأخفقت في العام الآخر.
- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية ١٢٤.٥% وهو ما يعكس الاتجاه الايجابي العام للشركات فيما يتعلق بكفاية مخصص التعويضات تحت التسوية، وقد بلغ متوسط الانحراف المعياري ٠.٦٧٣ وهو ما يشير إلى زيادة تذبذب المعدل على مستوى كل شركة على حده خلال عامي الدراسة.

٣- معدل التغير في إجمالي الاشتراكات المكتتبه

يوضح الجدول التالي معدل التغير في إجمالي الاشتراكات المكتتبه. علماً بأن المدى المقبول لهذا المعدل والذي حددته الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، هو من - ١٠% إلى ٣٠%.

جدول رقم (٧)

يوضح معدل التغير في إجمالي الاشتراكات المكتتبه لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	الشركات السنوات
٠.٢٢٧	٠.١٠٢	٠.١٤٨	٠.٠٥٧	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٥٢٥	٠.٥٤٢	٠.٧٩٦	٠.٢٨٨	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.١٧٣	٠.٠٣٦	٠.٠٦٣	٠.١٣٦	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٣٢٤	٠.١٩١	٠.١٣١	٠.٢٥١	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٢١٧	٠.١٠٨	٠.٠٤٧	٠.١٧٠	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.١٥٠	٠.٠٤٦	٠.٠٨٩	٠.٠٠٤	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٢٢٣	٠.١٠٨	٠.٠٦٤	٠.١٥٣	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٣٢٠	٠.٢٠٤	٠.٣٠٠	٠.١٠٩	شركة ساب تكافل
٠.٣٦٤	٠.٢٣٣	٠.١٥١	٠.٣١٥	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٢١٦	٠.٠٩٦	٠.٠٧٧	٠.١١٤	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٠٥٢	٠.٠٤٣	٠.٠٨٤	٠.١٧٠	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٢٥٤	٠.٠٧٢	٠.١١١	٠.٠٣٣	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- المعدلات الخاصة بكلٍ من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، شركة تشب العربية للتأمين التعاوني، شركة ساب تكافل، شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني تقع جميعها في المدى المقبول.
- أكبر قيمة للمعدل كانت ٧٩.٦% لشركة الجزيرة تكافل تعاوني في عام ٢٠٢٠، بينما كانت أقل قيمة للمعدل ٠.٤% لشركة بوبا العربية للتأمين التعاوني في عام ٢٠١٩.

- بلغ المتوسط الحسابي للمعدل خلال سنوات الدراسة ٧.٢% والذي يقع بدوره ضمن المدى المسموح به، وهو ما يعطي إشارة لاستقرار معدل التغير في إجمالي الاشتراكات المكتتبة لشركات التأمين ذات الصلة في العامين محل الدراسة، كما بلغ متوسط الانحراف المعياري للعينة محل الدراسة ٢٥٤.٠٠.
- ٤- معدل التغير في صافي الاشتراكات المكتتبة: يوضح الجدول التالي معدل التغير في صافي الاشتراكات المكتتبة، علماً بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو من ١٠% إلى ٣٠%.

جدول رقم (٨)

يوضح معدل التغير في صافي الاشتراكات المكتتبة لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات الشركات
٠.٣٢٠	٠.٢١٧	٠.١٧٧	٠.٢٥٧	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٥٤٣	٠.٥٧٠	٠.٨١٣	٠.٣٢٧	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٢٣٤	٠.٠٩٩-	٠.٠٤٩-	٠.١٤٩-	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٤٤٤	٠.٤١٣-	٠.٤٧٧-	٠.٣٤٩-	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.١٧٦	٠.٠٦٢-	٠.٠٨٨-	٠.٠٣٧-	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.٢٢٠	٠.٠٩٨	٠.٠٨٨	٠.١٠٨	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.١٥٠	٠.٠٣٩-	٠.٠٠٨	٠.٠٨٦-	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.١٧٣	٠.٠٦٤	٠.١٢٧	٠.٠٠١	شركة ساب تكافل
٠.٣٩٥	٠.٢٧٠-	٠.١٧٨-	٠.٣٦٣-	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٢٧٠	٠.٢٠٣	٠.٠٧٧	٠.٣٢٩	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.١٠٦	٠.٠٥٥	٠.٠٦٠-	٠.١٧٠	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٢٧٦	٠.٠٢٩	٠.٠٤٠	٠.٠١٩	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

- ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:
- المعدلات الخاصة بكلٍ من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، شركة تشب العربية للتأمين التعاوني، شركة ساب تكافل، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني تقع جميعها في المدى المقبول.

- أكبر قيمة للمعدل كانت ٨١.٣% لشركة الجزيرة تكافل تعاوني في عام ٢٠٢٠، بينما كانت أقل قيمة للمعدل ٠.١% لشركة ساب تكافل في عام ٢٠١٩.
- بلغ المتوسط الحسابي للمعدل خلال سنتي الدراسة ٢.٩% والذي يقع بدوره ضمن المدى المسموح به، وهو ما يعطي إشارة لاستقرار معدل التغير في صافي الاشتراكات المكتتبة لشركات التأمين ذات الصلة في العامين محل الدراسة، كما بلغ متوسط الانحراف المعياري للعينة محل الدراسة ٢٧٦.٠٠.

٣/٥ نسب السيولة: وتشمل النسب التالية:

- ١- **نسبة السيولة:** يوضح الجدول التالي تحسب نسبة السيولة، مع العلم بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من ١٠٠%.

الجدول رقم (٩)

يوضح نسبة السيولة لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات	الشركات
١.٠٠٦	١.٧٠٨	١.٩٧٩	١.٤٣٨		الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٣٦٢	٠.٢٨٦	٠.٤٨٨	٠.٠٨٣		شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٨٧٧	١.٣٣٥	١.٥٧١	١.٠٩٩		شركة الراجحي للتأمين التعاوني
١.٠٣١	٢.١٧١	٢.١٥١	٢.١٩١		شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٦٩٨	١.٣٦٤	١.١٤٨	١.٥٨٠		شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.٤٥٣	٠.٣٩٣	٠.٤٥٩	٠.٣٢٧		شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٦١٣	٠.٧١٧	٠.٧٧٦	٠.٦٥٩		شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
١.٥١٧	٣.٩٣٦	٤.١٢٤	٣.٧٤٨		شركة ساب تكافل
٠.٥٩٧	٠.٩١٩	١.٥٤٤	٠.٢٩٤		شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٩٢٩	١.٤٦٥	١.٨٩٣	١.٠٣٦		شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٨٦٩	١.٥٩٠	٢.٤٣٣	٠.٧٤٨		شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٨١٤	١.٤٤٤	١.٦٨٨	١.٢٠٠		المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- نسبة السيولة الخاصة بكلٍ من الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة العالمية للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج

- للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة ساب تكافل، شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني، تقع ضمن المدى المسموح به.
- كل من شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، شركة تشب العربية للتأمين التعاوني، كانت نسبة السيولة فيها دون المستوى المسموح به خلال العامين محل الدراسة، فيما وصلت كل من شركة سلامة للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني إلى المستوى المطلوب للسيولة المالية في أحد العامين محل الدراسة دون العام الآخر.
 - بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمعدل السيولة خلال عامي الدراسة ١٤٤.٤% والذي يقع بدوره ضمن المدى المسموح به، وهو ما يعطي إشارة لاستقرار معدل السيولة المالية لعينة شركات التأمين للعامين محل الدراسة، وقد بلغ متوسط الانحراف المعياري لعينة الدراسة ٢٧٦.٠٠.

٢- نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتية: يوضح الجدول التالي نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتية، والذي يبلغ المدى المقبول له أقل من ٢٠%.

جدول رقم (١٠) يوضح نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتية لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات	الشركات
٠.٢٩٩	٠.٢٠١	٠.١٣٥	٠.٢٦٧		الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٠٨٢	٠.٠١٣	٠.٠١١	٠.٠١٦		شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.١١١	٠.٠٢٥	٠.٠٣٢	٠.٠١٧		شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٤٠٢	٠.٣٢٧	٠.٣١٩	٠.٣٣٥		شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.١١٣	٠.٠٢٦	٠.٠٢٤	٠.٠٢٨		شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.٠٧٨	٠.٠١٢	٠.٠١٨	٠.٠٠٧		شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.١٠١	٠.٠٢١	٠.٠٢٠	٠.٠٢١		شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٠٩٠	٠.٠١٦	٠.٠٢٠	٠.٠١٣		شركة ساب تكافل
٠.١٣٠	٠.٠٣٤	٠.٠٤٩	٠.٠١٨		شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٠٩٧	٠.٠١٩	٠.٠١٩	٠.٠١٩		شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.١٢٠	٠.٠٢٩	٠.٠٢٦	٠.٠٣٢		شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.١٤٨	٠.٠٦٦	٠.٠٦١	٠.٠٧٠		المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتبه لجميع الشركات محل الدراسة تقع ضمن المدى المسموح به ما عدا مؤشر الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني لعام ٢٠١٩ فقط، وشركة العالمية للتأمين التعاوني لعامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
- بلغ متوسط نسبة مديني عمليات التأمين إلى إجمالي الاشتراكات المكتتبه لشركات التأمين محل الدراسة ٦.٦% فقط بانحراف معياري متوسط ١٤٨.٠، وهو ما يعكس تحسن هذه النسبة على مستوى شركات التأمين السعودية مع انخفاض معدل تذبذب تلك النسبة عبر السنوات.

٤/٥ نسب الملاءة المالية والقدرة الاستيعابية، وتشمل النسب والمعدلات التالية:

- ١- نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية: يوضح الجدول التالي معدل حقوق حملة الوثائق إلى حقوق المساهمين، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذا المعدل هو أكبر من ٣٥%.

جدول رقم (١١)

يوضح نسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنوات		الشركات
		٢٠٢٠	٢٠١٩	
٠.٤٢٨	٠.٤٠٠	٠.٣٣٧	٠.٤٦٤	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٣٨٥	٠.٣٧٥	٠.٢٥٠	٠.٥٠٠	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٤٧٥	٠.٥١٥	٠.٤٢٤	٠.٦٠٧	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٣٩٢	٠.٣٠٧	٠.٣١٠	٠.٣٠٤	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٥١٤	٠.٥٠١	٠.٥٨١	٠.٤٢٢	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٠.٧٢٧	١.٧٤٧	١.٤٥٢	٢.٠٤٢	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٦٥٣	٠.٩٣٥	٠.٨٥٩	١.٠١١	شركة نشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٢٩٠	٠.١٧٠	٠.١٦٢	٠.١٧٨	شركة ساب تكافل
٠.٨٨٨	١.٣٥٠	٠.٤٣٢	٢.٢٦٩	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٤٣٨	٠.٤٩٨	٠.٣٥٢	٠.٦٤٣	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٣٢٦	٠.٥٨٣	٠.٢٧٤	٠.٨٩٢	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٥٠٢	٠.٦٧١	٠.٤٩٤	٠.٨٤٨	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- الشركات التي نجحت في الوصول إلى النسبة المرغوبة فيما يتعلق بنسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية لشركات التأمين تمثلت في كلٍ من شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، شركة تشب العربية للتأمين التعاوني، شركة سلامة للتأمين التعاوني، شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني.
 - فشلت كلٍ من شركة العالمية للتأمين التعاوني، شركة ساب تكافل، في تحقيق المعدل المستهدف لنسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية في كلا العامين محل الدراسة، بينما نجحت الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة ملاذ للتأمين التعاوني في تحقيق المعدل المستهدف في أحد العامين محل الدراسة دون الآخر.
 - بلغ المتوسط الحسابي لنسبة حقوق المساهمين إلى المخصصات الفنية لشركات التأمين محل الدراسة لعامي الدراسة ٦٧.١% بمتوسط انحراف معياري بلغ ٥.٠٢، وهو ما يعكس جودة هذه النسبة على مستوى شركات التأمين السعودية بالرغم من ارتفاع معدل تقلب تلك النسبة عبر السنوات.
- ٢- نسبة صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين :يوضح الجدول التالي نسبة صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذا النسبة هو أقل من ٢٠٠%.

جدول رقم (١٢)

يوضح معدل صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات الشركات
٠.٨١٨	١.٢٥٠	١.٣٣٣	١.١٦٧	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٤٢٣	٠.٣٤٤	٠.٤٥٧	٠.٢٣١	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٨١٧	٢.٤٣٣	٢.٠٨٢	٢.٧٨٣	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٢٩٥	٠.١٩٢	٠.١٣٣	٠.٢٥١	شركة العالمية للتأمين التعاوني
٠.٩٤٣	٢.٢٧٣	٢.٠٨٦	٢.٤٦٠	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
١.١٦٥	٢.٦٨٨	٢.٦٩٩	٢.٦٧٧	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات
				الشركات
٠.٣٦٢	٠.٢٦٦	٠.٢٥٥	٠.٢٧٦	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٤٥٢	٠.٣٩٥	٠.٤٣٩	٠.٣٥١	شركة ساب تكافل
٠.٨٥٤	١.٩٥٣	١.٧٤٥	٢.١٦١	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٨١٩	١.١٩٧	١.٣٦٣	١.٠٣١	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٨٦٢	١.٥٨٤	١.٥٢٧	١.٦٤١	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
٠.٧١٠	١.٣٢٥	١.٢٨٣	١.٣٦٦	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- جميع الشركات محل الدراسة تقع في النطاق المسموح به فيما عدا شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني في العامان محل الدراسة وشركة سلامة للتأمين التعاوني في عام ٢٠١٩ فقط.
 - بلغت أكبر نسبة لمعدل صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين بلغت ٢٧٨.٣% لشركة الراجحي للتأمين التعاوني لعام ٢٠١٩، وأقل نسبة كانت من نصيب شركة العالمية للتأمين التعاوني بنسبة ١٣.٣% في عام ٢٠٢٠.
 - بلغ المتوسط الحسابي لمعدل صافي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين محل الدراسة ١٣٢.٥% بمتوسط انحراف معياري بلغ ٠.٧١، وهو ما يعكس جودة هذه النسبة على مستوى شركات التأمين السعودية مع ارتفاع معدل تذبذب تلك النسبة عبر السنوات، وتدلل البيانات الواردة بالجدول على أن جميع الشركات لديها طاقة استيعابية فائضة.
- ٣- نسبة إجمالي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين: يوضح الجدول التالي نسبة إجمالي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين، مع التذكرة بأن المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من ٤٠.٠%

جدول رقم (١٣) يوضح نسبة إجمالي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين

لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	٢٠٢٠	٢٠١٩	السنوات
١.٠٠٩	٠.٤٠٧	٠.٥٣٨	٠.٢٧٥	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٠.٤٦١	٢.٦٩٦	٢.٤٥٧	٢.٩٣٦	شركة الجزيرة تكافل تعاوني
٠.٩٨٤	٠.٥٠٧	٠.٤٧٤	٠.٥٣٩	شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٠.٤٩٤	٣.٣٨٣	٣.٣٣٦	٣.٤٢٩	شركة العالمية للتأمين التعاوني
١.٢٦٩	٢.٧٠٦	٢.٧١٩	٢.٦٩٣	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
١.١٧١	٠.٧٩٥	٠.٧٨٤	٠.٨٠٦	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
٠.٦٢٧	٠.٥٩٠	٠.٦٩٦	٠.٤٨٣	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني
٠.٥٦١	٢.٢٧٩	٢.٠٧٣	٢.٤٨٥	شركة ساب تكافل
٠.٩٢٨	١.١٩٧	١.٣٦٣	١.٠٣١	شركة سلامة للتأمين التعاوني
٠.٨١٩	١.٧٨٥	١.٦٩٧	١.٨٧٣	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني
٠.٨٩٨	٣.٧٥٧	٤.٢٣٣	٣.٢٨١	شركة ملاذ للتأمين التعاوني
١.٥٩٦	١.٨٣١	١.٨٦٢	١.٨٠٠	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق المعلومات التالية:

- جميع الشركات محل الدراسة تقع في النطاق المسموح به فيما عدا شركة ملاذ للتأمين التعاوني في عام ٢٠٢٠ فقط، حيث بلغت نسبتها في ذلك العام ٤٢٣.٣%، في حين بلغت أقل نسبة ٢٧.٥% من نصيب الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني في عام ٢٠٢٠.
- بلغ متوسط معدل إجمالي الاشتراكات المكتتبة إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين محل الدراسة ١٨٦.٢% بانحراف معياري متوسط بلغ ١.٥٩٦ وهو ما يعكس جودة هذه النسبة على مستوى شركات التأمين السعودية مع ارتفاع معدل تذبذب تلك النسبة عبر السنوات، وتؤكد البيانات الواردة بالجدول ما سبق الإشارة إليه من أن جميع الشركات تعمل بأقل من طاقتها الاستيعابية.

٦- نتائج وتوصيات الدراسة:

١/٦ نتائج الدراسة:

وبعد دراسة المؤشرات الخاصة بأداء شركات التأمين السعودية محل الدراسة وعددها اثنتا عشرة شركة خلال فترة الدراسة، يمكن للباحث عمل تقييم شامل لكل شركة بهدف تحديد موقفها المالي، ويمكن تلخيص نتائج البحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

ملخص نتائج الدراسة التطبيقية لمؤشرات التحليل المالي لمتوسط نتائج شركات التأمين السعودية محل الدراسة عن

عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

متوسط المؤشرات	ملاذ	عناية	سلامة	ساب	تشب	بوبا	المتوسط	العالمية	الراجحي	الجزيرة	الخليجية	الشركة	
												المعدل	
%٢٧,٣	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مقبول	مرفوض	معدل الخسائر	مؤشرات الربحية
%١٠٠	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	معدل العمولات وتكاليف الإنتاج	
%٥٤,٥	مقبول	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	معدل م. الإدارية والعمومية	
%٣٦,٤	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	المعدل المجمع	
%٨١,٨	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	معدل الاحتفاظ	مؤشرات إعادة التأمين
%٤٥,٥	مرفوض	مقبول	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية	
%٦٣,٦	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مرفوض	مرفوض	مقبول	التغير في إجمالي	

متوسط المؤشرات	ملاذ	عناية	سلامة	ساب	تشب	بوبا	المتوسط	العالمية	الراجحي	الجزيرة	الخليجية	الشركة	
												المعدل	
												الإشترابات	المكتتبة
												التغير في صافي	
٧٢,٧%	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مرفوض	مقبول	المكتتبة	نسبة السيولة
٦٣,٦%	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مرفوض	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	نسبة مديني	
٨١,٨%	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مرفوض	عمليات التأمين إلى إجمالي	إشترابات مكتتبة
٨١,٨%	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	مقبول	نسبة حقوق المساهمين للمخصصات الفنية	المالية

متوسط المؤشرات	ملاذ	عناية	سلامة	ساب	تشب	بوبا	المتوسط	العالمية	الراجحي	الجزيرة	الخليجية	الشركة
												المعدل
%٧٢,٧	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مرفوض	مرفوض	مقبول	مرفوض	مقبول	مقبول	معدل صافي الإشتراكات المكتتبة لحقوق المساهمين
%١٠٠	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	معدل إجمالي الإشتراكات المكتتبة لحقوق المساهمين
%٦٧,١	%٧٧	%٧٧	%٤٦,٢	%٦١,٥	%٦٩,٢	%٦٩,٢	%٦١,٥	%٦١,٥	%٦٩,٢	%٧٧	%٦٩,٢	التقييم العام للشركات

المصدر: من إعداد الباحث.

٢/٦ توصيات الدراسة:

- يوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- ١- زيادة معدل الاحتفاظ لتقليل الاعتماد على معيدي التأمين وكذلك بذل جهد أكبر لزيادة معدلات النمو بإصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي يراعي الطبيعة الخاصة له والتي تختلف عن التأمين التجاري وخاصة القنوات الاستثمارية وأسس التعامل مع فائض أو عجز النشاط.
 - ٢- في ضوء انخفاض معدلات الربحية بشكل عام بين شركات التأمين محل الدراسة في نطاق المدى الزمني الذي تم تغطيته يوصى بدراسة أسباب سوء تلك المعدلات خاصة قيمة التعويضات التحميلية والتي كانت السبب الأول في انخفاض ربحية معظم شركات التأمين.
 - ٣- على ضوء عدم وجود حد أقصى لتكوين احتياطي تغطية عجز وتذبذب المطالبات، يمكن التوصية بوضع حد أقصى لتكوينهم.

٧- مراجع البحث:**المراجع باللغة العربية:**

- ١- الحياي، وليد ناجي، "التحليل المالي"، الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، ٢٠٠٧.
- ٢- الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- ٣- الطروانة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية – دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٥.
- ٤- المحاسنة، إبراهيم، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
- ٥- حاجي، فهيمة، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام النسب المالية – دراسة تطبيقية لعينة مختارة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٨)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٢٠.

- ٦- رمضان، الخلايلة، زياد، محمود، "التحليل والتخطيط المالي"، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣.
- ٧- زاهر، لانا نبيل، "أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد (٣٦)، عدد (٣)، ٢٠١٤.
- ٨- زكي، نيفين محسن أحمد، "أساليب التنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.
- ٩- صليحة، فلاف، "متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي- تجارب عربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- ١٠- عبدالحليم، مزغيش، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
- ١١- عبدالرحيم، عينوش وعبدالوافي، دحماني، "تقييم الأداء المالي في شركات التأمين - دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي -البويرة- عن الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨"، ٢٠١٩.
- ١٢- عبدالرحيم، محمد إبراهيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٨.
- ١٣- على، مها محمد زكي، "قياس كفاءة الأداء في شركات التأمين التكافلي"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، مصر، العدد (١٨)، ٢٠١٧.
- ١٤- عيشي، عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-قياس وتقييم-، دراسة حالة 'مؤسسة صناعة التوابل، بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، ٢٠٠٢.
- ١٥- محمد، أحمد محمد فرحان، أبوزيد، محمد أحمد محمود، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحميل التمايز" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية تجارة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والخمسون، يناير ٢٠١٧.

- ١٦- محمد، فائزة عبدالكريم، "تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد ٢٢، ٢٠١٣.
- ١٧- منصور، إبراهيم كرم الدين، "الاتجاهات والنماذج المعاصرة لتحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، ٢٠١٧.
- ١٨- واصف، جمال عبد الباقي، "نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، المجلد ٢٦، عدد ٢، ٢٠٠٢، ص ٣٢-٥٦.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Doumpos, M., Gaganis, C., & Pasiouras, F. "Estimating and Explaining the Financial Performance of Property and Casualty Insurance: A two-stage analysis"، The Business and Economics Research Journal، 5(2)، 2012.
- 2- Ghimire ،R ،"Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal"، the Lumbini Journal of Business and Economics،3 (2)، 2013.
- 3- Kwon, W. Jean and Leigh Wolfrom (2016), "Analytical Tools for the Insurance Market and Macro-Prudential Surveillance"، OECD Journal: Financial Market Trends, published online first.
- 4- DOI: <http://dx.doi.org/10.1787/fmt-2016-5jln6hmvwdzn>.